تقويم النظام التعليمي في برامج الدراسات العليا: دراسة تشخيصية لمواطن القوة والضعف وسبل المعالجة (الأكاديمية الليبية نموذجاً)

د. عبد القادر أحمد البصباح *

قسم علوم التعليم، مدرسة العوم الإنسانية، الأكاديمية الليبية للدراسات العليا، ليبيا

*Corresponding author: doctoralbasbas@gmail.com

Evaluation of the Educational System in Postgraduate Programs: A Diagnostic Study of Strengths, Weaknesses, and Methods of Treatment (The Libyan Academy as a Model)

Abdlqader Ahmed Albasbas *

Department of Educational Sciences, School of Humanities, Libyan Academy for Graduate Studies,
Libya

Received: 17-07-2025; Accepted: 08-09-2025; Published: 17-09-2025

المخلص

يهدف هذا البحث إلى تقويم النظام التعليمي في برامج الدراسات العليا بالأكاديمية الليبية، وتحديد أبرز مواطن القوة والضعف في هذا النظام، واقتراح أساليب المعالجة والتحسين اللازمة. وقد تبلورت مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس حول أهم تلك المواطن وسبل معالجتها في الأكاديمية الليبية للدراسات العليا كنموذج تطبيقي.

ولتحقيق أهداف البحث، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال استعراض الأدب النظري والدراسات السابقة ذات الصلة.

توصل البحث إلى مجموعة من النتائج والتوصيات المهمة، أبرزها ضرورة مراجعة وتحديث اللوائح والتشريعات الخاصة بالدراسات العليا والبحث العلمي، وتطبيق معايير انتقاء صارمة لقبول الطلاب لضمان جودة المخرجات، وتوجيه الطلاب بما ينسجم مع احتياجات سوق العمل المحلي والدولي. كما أوصى البحث بضرورة تحسين كفاءة أعضاء هيئة التدريس، ومراجعة البرامج والمقررات لمواكبة التطورات العالمية، والاهتمام بتقنيات التعليم العالي وتفعيل منظومات التقييم الإلكتروني لرفع كفاءة الأداء وجودته.

الكلمات المفتاحية: الدراسات العليا، النظام التعليمي، التقويم التشخيصي، الجودة والأداء الأكاديمي، الأكاديمية الليبية.

Abstract

This research aims to evaluate the educational system in postgraduate programs at the Libyan Academy, identify its most prominent strengths and weaknesses, and propose necessary methods for addressing and improving it. The study's problem was crystallized into the main

question: What are the most important of these weaknesses and how to address them in the Libyan Academy for Postgraduate Studies as an applied model?

To achieve the research objectives, a descriptive analytical approach was used through a review of theoretical literature and previous relevant studies.

The research reached a set of important findings and recommendations, most notably the need to review and update regulations and legislation related to postgraduate studies and scientific research, implement strict eligibility criteria for student admission to ensure the quality of outcomes, and guide students in line with the needs of the local and international labor market. The research also recommended improving the competency of faculty members, reviewing programs and courses to keep pace with global developments, focusing on higher education technologies, and activating electronic assessment systems to enhance the efficiency and quality of performance.

Keywords: Postgraduate studies, educational system, diagnostic assessment, quality and academic performance, Libyan Academy.

المقدمة

مقدمة ومشكلة الدراسة

يُعدّ التعليم العالي، وبخاصة برامج الدراسات العليا، البوابة الحقيقية لتقدم الأمم، والركيزة الأساسية لمواجهة تحديات المستقبل والتحوّلات الجديدة. فالتعليم هو الوسيلة الأهم لبناء القدرات، وضمان تحقيق متطلبات التنمية الشاملة التي تهدف إليها الدول. ولذلك، تضع الدول المتقدمة التعليم في أولوية برامجها وسياساتها، إدراكاً منها بأهميته في تعزيز القدرة التنافسية والتكيف مع متطلبات العصر المتغيرة.

على الرغم من هذا الدور المحوري للتعليم، فقد أدى التوسع السريع في مؤسسات التعليم العالي عالمياً إلى إثارة تساؤلات جدية حول جودة المخرجات ونوعيتها. وغالباً ما يُلاحظ تدني مستوى التحصيل وضعف القدرات التحليلية والإبداعية لدى الخريجين. ومع الأسف، لا توجد دراسات كافية ومستمرة تُعنى بتقييم مستوى هذا التعليم العالي وتحديد أسباب تدهوره، ووضع خطط موضوعية للنهوض به، مما يشكل فجوة بحثية تستدعي المعالجة والتقويم.

على الصعيد المحلي، تشير الدراسات إلى أن التعليم في مؤسسات التعليم العالي في ليبيا بدأ منذ ما يقارب 70 عاماً (منذ 1955)، وشهدت المنظومة التعليمية تعديلات متكررة في هيكلتها وزيادة أو تقليص عدد جامعاتها (نصر، 2017). هذه التعديلات المتلاحقة، مع ما يصاحبها من تحديات، قد يؤثر سلباً على استقرار وجودة البرامج، لا سيما في مرحلة الدراسات العليا التي يفترض أن تكون قمة الهرم التعليمي ومصدر الكوادر المؤهلة للبحث والتنمية.

مشكلة الدراسة

وتأسيساً على ما سبق، تُعدّ الدراسات المتعلقة بتقويم المنظومة التعليمية من أهم الدراسات التربوية التي ينبغي أن تحظى باهتمام الباحثين، لاسيما وأن المنظومة التعليمية بكل مكوناتها وبرامجها تؤثر بقوة في الحراك الاجتماعي والاقتصادي والثقافي. من هنا، تتبلور مشكلة الدراسة في الحاجة الماسة لتشخيص واقع النظام التعليمي في برامج الدراسات العليا، وذلك لتحديد مواطن القوة لتعزيزها، ونقاط الضعف لوضع استراتيجيات المعالجة الناجحة التي تضمن الارتقاء بمستوى الأداء والجودة في مؤسسة محددة هي (الأكاديمية الليبية لنموذجاً).

أهمية البحث

تتمثل أهمية البحث الحالي في النقاط الآتية:

1. الأهمية المعرفية والمنهجية: تتجلى أهمية الدراسة في تناولها موضوع تقويم النظام التعليمي في برامج الدراسات العليا، من خلال تشخيص مواطن القوة والضعف وتحديد آليات وسبل معالجتها.
2. الأهمية التطبيقية وصناع القرار: يسلط البحث الحالي الضوء على أهم نقاط القوة والضعف، مما قد يفيد الباحثين والمهتمين وأصحاب القرار في وضع خطط التطوير ومعالجة التحديات في مؤسسات التعليم العالي.
3. الأهمية التنموية والوطنية: تنسجم نتائج البحث وتوصياته مع المشاريع الوطنية لتحديث وتطوير ورفع كفاءة مؤسسات التعليم العالي، مساهمةً لمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

أهداف البحث

يسعى البحث الحالي إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. التعرف على أهم نقاط القوة ونقاط الضعف في النظام التعليمي لبرامج الدراسات العليا وتحديد سبل معالجتها.
2. التعرف على آليات الارتقاء بمستوى برامج الدراسات العليا بالاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في هذا المجال.
3. التعرف على عوامل نجاح العملية التعليمية في الجامعات والأكاديمية الليبية للدراسات العليا.

المصطلحات

المنهج العلمي:

يُعرف المنهج بأنه استخدام طريقة علمية منظمة وموضوعية في مواجهة المشكلات العامة، ويُعدّ الأسلوب الأمثل الذي يُعتمد عليه لحل مشكلة بحثية محددة (ضمد، 2009، ص. 17).

النظام التعليمي:

يتكون من الإطار المتكامل للمناهج الدراسية والمقررات المختلفة والأنشطة الداعمة، التي تهدف إلى إكساب الطلاب المعرفة والمهارات اللازمة لتحقيق الأهداف التعليمية المرسومة.

المعايير الأكاديمية:

هي المتطلبات والشروط القياسية والعالمية التي يجب على المؤسسة التعليمية توفيرها وتطبيقها، لضمان حصول الخريجين على قدر معين من المعرفة والمهارات والمهنية التي تتفق مع متطلبات سوق العمل العالمي والمحلي (المراعي، 2008، ص. 31).

منهج وحدود البحث

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال الاطلاع على الأدب المنشور والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث، للإجابة على تساؤلاته والوصول إلى مجموعة من النتائج والتوصيات. واقتصرت حدود البحث على الإحاطة بنقاط القوة والضعف في برامج الدراسات العليا والتعرف على استراتيجيات معالجتها وعوامل نجاحها.

الدراسات السابقة المرتبطة

1. دراسة نصر ونصر: (2017)

- عنوانها: "النظام التعليمي في الكليات والجامعات".
- هدف الدراسة: هدفت الدراسة إلى التعرف على النظام التعليمي في الكليات والجامعات في ليبيا.

- منهج الدراسة: تم استخدام المنهج المسحي بأسلوبه الوصفي.
- العينة: البرامج العلمية وأعضاء هيئة التدريس الجامعي.
- أهم النتائج: أن التغيير المطلوب للمنظومة التعليمية نحو الأفضل يشمل مكونات المنهج الدراسي، والهيكل التنظيمية، وضوابط ومعايير الالتحاق بالتعليم الجامعي.

2. دراسة الحجاج والوليد: (2017)

- عنوانها: "تخطيط المناهج التعليمية في نظام التعليم العالي في ليبيا."
- هدف الدراسة: التعرف على ملامح ودواعي التغيير بمناهج التعليم العالي ومدخلاته.
- منهج الدراسة: تم استخدام المنهج المسحي بأسلوبه الوصفي.
- عينة الدراسة: أسلوب تحليل محتوى مناهج التعليم العالي.
- أهم النتائج: أن التغيير المطلوب للمناهج التعليمية وعملية تخطيطها نحو الأفضل يفي بمكونات المنهج الدراسي والهيكل التنظيمية، بما يوفر استجابة ملائمة للظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لمواجهة تحديات العصر.

الأدب النظري للبحث

تمهيد:

إن ثورة الانفجار المعرفي وطموح الحصول على أعلى درجاته الأكاديمية استدعيا الاهتمام بجودته وتقييم الأداء والاطلاع على نقاط قوته وضعفه. وللتحقق من أن النظام التعليمي يحافظ على مستوياته وديمومة ارتقائه، يستوجب الأمر الوقوف على أهم نواقصه وعوائقه وضعفه، ليتسنى تشخيصها ومعالجتها بالأطر العلمية وآليات منطقية مدروسة.

أولاً: بعض جوانب القصور في النظم واللوائح وآليات القبول بمؤسسات التعليم العالي:

1. عدم مناسبة الأعداد المتزايدة من الطلاب بالمدارس والأقسام مع القدرات الاستيعابية لها. من الأمور التي لوحظت أن مؤسسات التعليم العالي، ومنها الأكاديمية الليبية، تواجه كثيراً من العقبات، أهمها الطلب المتزايد في أعداد الطلاب. وقد زادت استراتيجيات توظيف الدراسة بالداخل من فرص الضغط الكبير، الأمر الذي أدى إلى الإرباك أمام هذه الأعداد المتزايدة، وما ترتب عليه من عجز في عملية الاستيعاب. ويعود مرد ذلك إلى وصول الجامعات الليبية والأكاديمية إلى درجة التشبع منذ سنوات مضت.
2. عدم تناسب إمكانات بعض الجامعات وقلة من فروع الأكاديمية الليبية ومرافقها مع الشروط العلمية التي يجب أن تتوفر في البيئة الجامعية. فالناظر إلى واقع التعليم في ليبيا في هذه الظروف سيلاحظ أن الوضع يندرج بوجود أزمة، نظراً لعدم توفر إمكانات مناسبة ومرافق صحية في معظم الكليات والقاعات الدراسية ببعض الكليات والفروع، وكذلك عدم توفر البيئة المناسبة لخلق تعليم يناسب المرحلة ويتماشى مع المستقبل. ومن أسباب ذلك، عدم وجود استقرار أمني، وأن الأزمة في ليبيا مختلفة كلياً عن الأزمات التي تعرفها الأنظمة التعليمية في الدول العربية بل في العالم برمته.
3. ضعف المخرجات التعليمية ببعض الكليات والمعاهد المغذية لبرامج الدراسات العليا بالجامعات والأكاديمية الليبية، مما ترتب عليه عدم توافر شروط وضوابط في هذه المخرجات، وذلك بسبب تهميش ضوابط القبول والتسجيل والدراسة المتعارف عليها في لائحة 501 لعام 2010 التي تحدد شروط القبول والتسجيل، إضافة إلى اللوائح الداخلية الخاصة بالمؤسسات المعنية.
4. كثرة عدد الفروع والمدارس والأقسام دون مراعاة لإمكاناتها الفعلية. ففي الفترة الأخيرة، لوحظ أن عدد الأقسام والقاعات الدراسية وصل إلى درجة التشبع، وليس من المستساغ أن يستوعب هذا القطاع سكان البلاد مهما كانت الإمكانيات. والمعالجة الناجعة هي التي تنطلق من خطط وبرامج

لتطوير المؤسسات التعليمية، سواء التي تتعلق بمناهجها أو بنائها، ومراعاة الإمكانيات الفعلية خدمة لأهداف التنمية المستدامة.

وهنا يبرز السؤال التالي: إلى أي حد يمكن أن نحدد مواطن الفشل في النظام التعليمي في ليبيا، وكيف يمكن استدرارك ذلك الفشل ومعالجته؟

على الرغم من كثرة التشريعات المنظمة للتعليم العالي والتي تهدف لتطويره، فإنه يبقى يعاني من كثير من المعوقات، منها ما يتعلق بالبنية التعليمية نفسها، ومنها ما يتعلق بالقوانين واللوائح دون تنفيذها، مما يتطلب إعداد التشريعات والقوانين الأساسية للكليات بالجامعات والمدارس بالأكاديميات ومتابعة تنفيذها. وبالنسبة للبنية التعليمية، يمكن التمييز بين شقين اثنين: الأول مرتبط بتوجيه الطلاب الحاصلين على المؤهلات المطلوبة في مرحلة ما قبل الدراسات العليا؛ لأن العملية لا تتم بصورة متكافئة بين مختلف التخصصات ولا تراعي القدرة الاستيعابية لهذا التخصص أو ذلك. أما الشق الثاني فمرتبط بالعلوم المقدمة نفسها كالمقررات الدراسية، فكثير من المقررات لم تعد مواكبة للزمن ولا لتوجهات المعارف والبحث العلمي، وهذا يتطلب تطوير المناهج التعليمية وطرائق وتقنيات تدريسها وأساليب وأدوات تنوعها لتخدم المجتمع والمجال بمفهومه الشمولي وتنتج أطراً ذات قدرات عالية تساهم بشكل فعال في استراتيجيات التنمية والبحث الظاهرة بشكل عام في شتى المجالات والعلوم (نصر ونصر، 2017، ص. 266-267)

ويضيف منصور وصالح أن في معظم الدول النامية يلاحظ ارتفاع تدريجي في مستوى المعيشة، وعليه فإن مستوى الطموح والتوقعات يرتفع بالتبعية، بمعنى أن ما كنا نتوقعه من طلابنا منذ سنوات لم يعد كافياً الآن بمفهوم اليوم، فالوسائل مختلفة. وهذا يعني أن أساليب التدريس وأدوات جودة التعليم والبحث ذاته قد تتطور وتتحسن.

وهنا تجدر الإشارة إلى أنه ينبغي على السياسات التعليمية مراعاة هذا التقدم التكنولوجي الكبير عندما يتم التخطيط أو التنفيذ لأي عنصر من عناصر العملية التعليمية.

كما يتأثر التعليم العالي بمقدار ما يمتلكه عضو هيئة التدريس من ثقافة تعليمية بحثية وتربوية تؤهله لأداء مهامه في العملية التربوية والعلمية. فلا يستطيع بالفعل أن ينقل ثقافة التعلم والبحث والإطلاع والتقني والتحليل ويسهم باكتسابها، إلا إذا كان هو شخصياً مثقفاً مقتنعاً وممارساً لها. فهي تتضمن جهداً واعياً متواصلًا لنشرها، وتعد جزءاً أساسياً من المهمة التعليمية (التميمي، 2007، ص. 33)

وتبرز حالة التناسب بين مؤهلات شاغل الدور التدريسي والوظيفة التعليمية، والتي تتطلب كادراً متخصصاً من خلال برامج التكوين العلمي ومتابعة المستجدات والمستحدثات العلمية التي توفر البعد أو الجانب المعلوماتي المعرفي اللازم لتأدية الوظيفة التعليمية حسب التخصص. ويزداد احترام الطلاب كلما وجدوا في الأستاذ المؤهل العلمي ما يسد طموحهم في حسن عرضه وتوجيهه لهم والدفع نحو البحث والتحليل والتقني والمقارنة.

وقد حددت جودة سعادة خمسا وأربعين مهارة من مهارات التفكير الخاصة بالتدريس التي تسهم في عملية توضيح الفكر وسبل تعليمه، ومن أهمها:

- مهارة الملاحظة والإصغاء.
- مهارة عرض المعلومات وتنظيمها.
- مهارة حل المشكلات وطرح الفرضيات وتقديم الآراء.
- مهارة تحمل المسؤولية.
- مهارة التنبؤ والتفكير بانتظام وإدارة الوقت.
- مهارة التذكر والوصول للمعلومات.
- مهارة الملاحظة المنظمة وتدوينها.
- مهارة طرح الأسئلة.

- مهارة تنمية المفاهيم وتطويرها.
- مهارة عرض المعلومات بيانياً.
- مهارة تحليل المجادلات.
- مهارة التوضيح أو التوسع.

وأشار المركز القومي للبحوث التربوية إلى أنه من الضروري أن يكون هناك توجه عام لإعداد مواطنين قادرين على مواجهة تحديات الحاضر والمستقبل، وذلك يتطلب أن تتوجه العملية التعليمية إلى تحقيق ما يلي:

- التكامل بين ما هو نظري وتطبيقي.
- الشمولية في تنمية جوانب شخصية المتعلم.
- غرس قيم المشاركة وتحمل المسؤولية وتنمية المهارات اللازمة لتحقيق إمكانية التعلم الذاتي والمستمر.
- تلبية احتياجات التنمية البشرية في إطار التنمية المجتمعية الشاملة (المركز القومي للبحوث التربوية، ص. 138)

وفيما يخص الأستاذ "عضو هيئة التدريس"، فإنه يحمل ثقلاً كبيراً ناتجاً عن عدد الطلاب في المقرر الواحد، مما يضطر البعض إلى أن يلجأ لمذكرات جاهزة منذ عقود وريئة التحضير.

كما أن الانتشار الأفقي للفروع والقاعات الدراسية يشبه ما يكون بالطرفة غير المحكومة بالضوابط المعينة التي تنظمها وتحافظ على قوة محتواها والرفع من مخرجاتها. والطفرات بحكم كونها غير طبيعية، كمساييرة لواقع معين مثل الحالة الليبية في أوقات معينة، فالأغلب أنها لا قدرة لها على الصمود، ومن هنا يبدأ الخلل في التعليم العالي. وهكذا، فإنه يشبه الجسم الذي يمتد داخل الثوب فلا يسعه، فيتمزق الثوب فتعاد حياكته وترقيعه وتجميله في كل مرة، دون أن يدرك الحائكون العلة في الجسم لا في الثوب، فلا الجسم يألف الثوب ولا الثوب يستوعب هذا الجسم.

وفي ذات السياق، لا تتوفر موارد كافية من أنشطة موازية كالدراسات والبحث العلمي مثلاً لصالح جهات أخرى في كل من القطاعين الخاص والعام، وكذلك لتغطية بعض النفقات. ومع ذلك، تستمر المؤسسات في قبول الطلاب بشكل غير مقنن وبتوزيع غير متكافئ بين المدارس والأقسام والشعب. هذه الفلسفة أدت إلى التحاق بعض الطلاب بمستويات متدنية جداً، وأضيفت إلى المدرجات والقاعات والمعامل المزدحمة أصلاً، مما أدى في بعض الأحيان إلى توقف التفاعل بين الأستاذ والطالب وبين زملائه، بل انقطع، فهو لم يكن موجوداً أصلاً.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن الأستاذ في بعض الأحيان لم يكن لديه كفاءة علمية تمكنه من خلق التفاعل، والمقصود بذلك في كثير من الحالات علمه باللغات الحية (الإنجليزية والفرنسية) التي تمكنه من الاطلاع على إنتاج العالم المعرفي. وهذا يؤدي إلى أن معظم الخريجين يفتقدون إلى المهارات والخبرات اللازمة لشغل فرص عمل متاحة لهم.

ثانياً: سوق العمل ودرجة التشبع

تعتمد أسواق العمل المحلية والإقليمية والدولية على جملة من المحددات؛ كحجم النشاط الاقتصادي ومعدلات النمو في هذا النشاط بمختلف قطاعاته، وخلق موازنة بين الأطراف المرشحة ومتطلبات السوق، وإحالة المتقاعدين إلى التقاعد والاستعاضة عنهم بأطراف جديدة ذات كفاءة.

ويعود مرد هذا الاختلال في التوازن بين مخرجات الجامعات والأكاديميات وسوق العمل بالدرجة الأولى إلى جملة من العوامل نجملها كالتالي:

- اعتماد الحكومات الليبية بشكل كلي على مورد واحد من الموارد الاقتصادية المتاحة وهو النفط، دون الاتجاه للاستفادة من الموارد الأخرى (السياحة، الزراعة، الصناعة، الصيد، والاستثمار...)

- الأمر الذي أثر على تنفيذ كثير من برامج التنمية، ولدرجة أن بعضها قد ألغي وتأخر تنفيذ بعضها الآخر وبقيت معلقة، تُعاد برمجتها في كل خطة تنموية أو تأهيلية، بسبب عدم الاستقرار في أسعار النفط في الأسواق العالمية والذي تعتمد الدولة عليه بشكل رئيسي.
- وضع أغلب المشاريع تحت إشراف القطاع العام واستبعاد الأدوار المهمة التي يمكن أن يقوم بها القطاع الخاص على الأقل فيما يتعلق بالتنفيذ، مما يتطلب التنسيق والمتابعة من طرف مؤسسات الدولة مع القطاع الخاص.
 - عدم وجود التناسق المطلوب بين الآليات المتبعة في مؤسسات التعليم العالي وقطاعات سوق العمل، ويتضح ذلك جلياً من خلال عدم انسجام المقررات الدراسية مع متطلبات السوق وعدم إمكانية هيكلة المؤسسات العمومية.

ثالثاً: مخرجات الجامعات

ليبيا لا تحتاج إلى بذل جهد كبير ولا إحصائية لنحدد مستوى البطالة، فالجميع يعرف أن خريجي الجامعات لم ينخفض عددهم طيلة عقود بل هو في تزايد مستمر. وهذا يعني أن النسبة تزداد أضعافاً دون الأخذ في الاعتبار نسبة النوع، حيث تزايد نسبة الخريجين من الإناث بمقدار الضعف تقريباً على عدد الذكور، خاصة في المجالات الهندسية والفنية. والتقارير لا تغير شيئاً، فهي تعطي إحصاءً فقط، أما طبيعة المشكلة التي نتحدث عنها فهي ثابتة ولم تتغير. ولا ننسى أن سياسات القبول في الجامعات والأكاديمية وفروعها لا تعكس حالة المشكلة وما تتطلبه من استراتيجيات التوجيه والتقنين والمواءمة للعرض والطلب.

وفي هذا السياق، يتوجب أن يتم القبول في الدراسات العليا وفقاً لامتحانات محددة، والنظر لمعدلاتهم العامة على الأقل، بحيث يمكن التحكم والتقنين في الأعداد المقبولة مواءمة مع الإمكانيات ومراعاة للجودة؛ لأن سوق العمل، وخاصة القطاع الخاص، لا يقبل غالباً إلا من كان متميزاً بعد إجراء امتحان المفاضلة للمتشحين.

وقد تكون البطالة في تزايد مستمر؛ لأن المؤسسات التعليمية الجامعية أو التعليم ما بعد الثانوية مستمرة في استقبال الطلاب الجدد الناجحين لتوهم من الثانوية، دون النظر إلى ما سيكون عليه الحال بعد ذلك. فالتركيز إذاً على الكم بغض النظر عن النوع. هذا الكم دون الانتباه إلى قطاعات الدولة على اختلافها وتعددتها لا يمكن أن تستوعب هذه الأعداد، حتى لو كانت مؤهلة تأهيلاً جيداً. مع العلم بأن نسبة البطالة لدى المتحصّلين على الدرجات العلمية العليا (الماجستير والدكتوراة) منخفضة نسبياً.

رابعاً: تحليل الخلل

في هذا السياق، فإن المشكلة قد تُكتشف بيد أن ذلك لا يعني بالضرورة أنها قد حُلّت بمجرد تشخيصها واكتشافها. فما نسبته 85% من الطلبة الحاصلين على التعليم في ليبيا تتجه مباشرة إلى الجامعات، وما نسبته 10-15% من الطلاب في الدول الصناعية هي التي يتم تسجيلها في الجامعات. وعليه، فإن هذه المسألة تحتاج إلى قرارات جريئة لإعادة هيكلة بنية التعليم العالي من أساسها قبل فوات الأوان وتأخذ الأمور منحاً أخرى، ولتتمكن المخرجات من الاندماج والمنافسة.

وأستاذة الدراسات العليا مسؤولون أمام الله سبحانه وتعالى، ومن ثم أمام ضمائرهم وأمام طلابهم وأولياء أمورهم والمجتمع ككل، فإن عليهم أداء رسالتهم بحقها ولا ينصاعون لضغط المجتمع أو الطالب، وأن يتعاملوا بأخلاق ومهنية وسمو ورفعة. وإذا لم تتم العملية وفق هذا المنظور، فإن المؤشرات التي يمكن التنبؤ بها على المدى القريب ستكون مقلقة إلى حد بعيد، ويمكن إجمالها في التالي:

- نتيجة معدلات النمو السريعة والأعداد الكبيرة للطلاب المنتسبين إلى الجامعات وبرامج الدراسات العليا، فإن الأمر يستوجب إعادة النظر في سياسات القبول في التعليم العالي بصورة عامة، وبعض الكليات التربوية بصورة خاصة، ومجالات تعليمية أخرى.

- إن محاولة معرفة نسبة أساتذة الجامعات والدراسات العليا إلى طلابهم، نجد أن هذه النسبة تصل إلى مستوى مرتفع، في الوقت الذي تكون فيه النسبة العالمية أقل بكثير عنها لكل أستاذ جامعي.
- يُتوقع أن تتزايد أعداد الخريجين والراغبين في استكمال دراساتهم العليا بالجامعات أو الأكاديمية الليبية، فيتوجب الحرص على توجيه الطلاب وفقاً للحاجة والطلب.
- حسب المؤشرات، فإن أعداد الطلاب بمراحل التعليم في ازدياد مضطرد، مما يزيد الضغط على القدرة الاستيعابية. يوجد خياران: أحدهما الدفع والحث نحو توجيه الطلاب الراغبين إلى مؤسسات التعليم التقني وتوفير المزايا والبيئة المناسبة لهم. والخيار الثاني: وضع خطة تستوعب هذه الأعداد انطلاقاً من القدرة الاستيعابية للجامعات والدراسات العليا.
- مع الحرص على تمكين الطالب من حقه الأصيل والطبيعي المكتسب للعلم والمعرفة وفتح آفاق التقدم، يجب وضع لوائح وقوانين وقرارات منظمة تسير بخط موازٍ لذلك، تدعمه وتحافظ على جودته ووصوله لأعلى درجات الإتقان.
- إن مما سبب إرباكاً إضافياً التوسع الأفقي غير المنضبط في بعض الحالات والمواقف، والذي قد يكون من أسبابه الحالة التي مرت بها البلاد واستدعت مرحلياً معالجات استثنائية. يتوجب النظر فيها بعد أن أزيل السبب المرحلي، ووضع آليات علمية لتداركها وإعادة لوضعها وسياقها الطبيعي.
- وجود بعض اللوائح والقوانين المنظمة للدراسات العليا والتعليم العالي بشكل عام تحتاج لتحديث وإضافة، وفي بعض الأحيان تصحيحاً جزئياً، بما يخدم المرحلة ويستجيب لها ويساهم في تصحيح مسارها ويتمشى مع واقعها ويلبي تطلعات مستقبلها.
- التخبط والعشوائية في بعض الأمور التنظيمية وعدم ارتكازها على الأسس الواجب مراعاتها من إضافة أو إلغاء أو استبدال وغيره.
- عدم وضوح آليات المتابعة والتفتيش أو اختلافها، وافتقار بعضها لخريطة العمل المهني والإداري والأكاديمي.
- الخلل المتعلق بالإمكانات الضرورية لاستكمال العملية البحثية في الدراسات العليا بالمرحلة الدقيقة أو العالية.
- ضبابية الرؤية وقصور الاستراتيجية التي تعد البوصلة التي توصلنا لتحقيق أهداف الدراسات العليا.
- عدم إشراك المستفيدين والمعنيين في وضع الخطط والبرامج والآليات المطلوبة، مساهمة منها لتحقيق الأهداف المنشودة.

خامساً: أساليب العلاج

- تتحمل الجامعات والأكاديميات في الغالب ثلاث رسائل مهمة: (التعليم، رفع الكفاءات، البحث العلمي) خدمةً للمجتمع. ويتلخص محتوى الرسالة الأولى في التعليم وتقديم وتسيير وتسهيل المعرفة لطالبيها، وذلك من خلال برامج متنوعة، على أن يكون هذا البرنامج قادراً على خلق الكوادر المؤهلة لولوج سوق العمل والدخول فيه، والمساهمة الفعالة في برامج التنمية المستدامة (الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية).
- أما مضمون الرسالة الثانية فهو البحث العلمي في مختلف فروع المعرفة (العلوم التطبيقية والإنسانية)، كونه عصب التقدم وشرط الرقي. وتتكفل الرسالة الثالثة بالأدوار التوجيهية والإرشادية والتوعوية والخدمات الاجتماعية. وفي مضمون هذه الرسائل، لا يملك القدرة على إيصالها إلا من توفرت فيه الكفاءة والقدرة على التعليم والبحث العلمي في الوقت ذاته.

- والملاحظ أن جامعات وأكاديميات ومراكز البحث في العالم، وإن كانت مثقفة نظرياً، فإنها مختلفة علمياً عن الرسائل الأكثر أهمية اللتين تقودان إلى تحقيق الرسالة الثالثة (التعليم والبحث العلمي). فمنهم من يركز على التعليم باعتباره يخلق باحثين قادرين على البحث العلمي، وبالتالي قادرين على المساهمة في خلق تنمية حقيقية شاملة، وبعضهم يركز على البحث العلمي باعتباره ينتج مادة علمية يتم تعليمها.
- وفي السياق ومثلاً لذلك، فقد كلف الاتحاد الأوروبي فريقاً علمياً من الباحثين المتميزين، يضم رؤساء شركات كبيرة، لدراسة وتقييم وضع مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي ومراكزها البحثية. ووجدوا أن البحث العلمي أعطي عناية أكثر، وتم التوصية بإعطاء التدريس وعملية التعليم القدر والأولوية والأهمية نفسها.
- ومما لا شك فيه أن جودة عملية التعليم تتحرك من خلال توفر عنصرين أساسيين، أحدهما يتعلق بالمتعلمين "الطلاب"، والثاني بالمعلمين "أعضاء هيئة التدريس". ورغم أن هذا لا يعني إنكار دور البيئة التعليمية، إلا أن العنصرين يساهمان بشكل رئيسي في جودة مخرجات الدراسات الجامعية والعليا إذا تم توظيفهما بالشكل الصحيح والمطلوب.
- وقد يستدعي مثلاً أن يكون الاستقبال غير مفتوح، بحيث لا يتجاوز القدرة الاستيعابية للجامعات والأكاديميات والمراكز البحثية، مع تطبيق معايير الانتقاء. ويتوجب السير في أن تبقى العملية محصورة في القدرة الاستيعابية للسوق ("القطاع العام والخاص"). ويمكن السيطرة على هذه العملية من خلال التوجيه الصحيح للمتقدمين وتحديد العدد والتوزيع المتكافئ بين المدارس والأقسام. إضافة إلى ذلك، يجب مراعاة أن يكون التميز في التدريس لدى أعضاء هيئة التدريس لا يقل عن الأعمال المقدمة (سواء كانت بحثاً أو مؤلفات أو إضافات علمية رصينة)، بل يجب أن يكونوا متميزين أيضاً في إعداد وتقديم المحاضرات والدروس العلمية، وتصميم المناهج والمساقات التعليمية وتقويم الطلاب بما يتناسب والأهداف التعليمية للمقررات الدراسية والمنهجية البحثية واستخدام التكنولوجيات والبرامج الحديثة في التعليم وغيرها.
- العمل على توافر التأهيل اللازم عن طريق إحداث برامج متخصصة في تطوير التعليم العام والعالي، أسوة بالجامعات المرموقة، وخلق التنافسية، وإيجاد آليات كفيلة بتشجيعهم على الالتحاق بهذه البرامج، كتوفير الحوافز المادية والمعنوية والوظيفية لمن يتمكن من الحصول على التأهيل المطلوب.
- تخصيص الجوائز السنوية وبراءات الاختراعات والبحوث النوعية، سواء المقدمة من الطلاب أو أعضاء هيئة التدريس، على غرار ما تفعله العديد من الجامعات في العالم، وتعديل أنظمة الترقية والتميز العلمي.
- استحداث تغييرات مطلوبة للمنظومة التعليمية، وهو تغيير نحو الأفضل وفي بعض الأحيان تغيير جذري يفي بمكونات المناهج والمقررات الدراسية والهيكلية التنظيمية وضوابط ومعايير الالتحاق بالدراسات العليا وفق رؤية جديدة، الأمر الذي يترتب عليه نوعية المخرجات.
- من منطلق أن التعليم بشكل عام والدراسات العليا بشكل خاص هو القلب النابض في الدولة، ويُعتبر أساساً لتقدمها؛ إذا صلح ازدهرت الأمة وإذا فسد تأثرت وتراجعت الأمة. ولذلك، لزم التفكير وبشكل جدي في استراتيجية لإصلاحه، بوضع خطط وبرامج وسياسات تعليمية مدروسة تمكن من إنتاج وتخريج كوادر فاعلة وقادرة على المشاركة في بناء مؤسسات الدولة على أسس صحيحة تلبي احتياجات المنافسة. وقد يكون من مفاتيح الحل خلق نوع من التوازن بين التعليم الأكاديمي والتعليم الفني والتقني والبحثي، ومشاركة القطاعين العام والخاص.
- إعادة النظر في قانون الجامعات وتفعيل القرارات المحدثة واللوائح المنظمة والعمل بها، مع إعادة الهيكلة بالشكل الذي يُعطي صلاحيات كافية للجامعات والأكاديمية الليبية وفروعها لتتمكن من القيام

بمهامها وتحديد أهدافها وأولوياتها، مع مراعاة العدد والتوزيع والاهتمام بالتعليم التقني (التعليم المهني).

- إعطاء الجامعات والأكاديمية الليبية التمويل الكافي لتنفيذ مشاريع التنمية وتغطية النفقات والتشغيل وتطوير البحوث والتجارب العلمية، وانتقاء القيادات المناسبة والكادر الإداري المتميز.

خاتمة البحث والتوصيات

لقد سعت هذه الدراسة إلى تحقيق هدفها الأساسي المتمثل في تقييم النظام التعليمي لبرامج الدراسات العليا في الأكاديمية الليبية كنموذج تطبيقي، وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لتشخيص واقع النظام، وتحديد مكامن القوة والضعف فيه، ومن ثم الخروج بآليات واضحة وفعالة للمعالجة والارتقاء بالجودة. أكدت نتائج الدراسة وجود فجوات هيكلية وإجرائية في النظام التعليمي للدراسات العليا، تمثلت في التوسع الأفقي غير المنضبط، وضعف التنسيق بين مخرجات الجامعات ومتطلبات سوق العمل، وقصور البيئة الأكاديمية، مما استلزم وضع استراتيجية للإصلاح. وفيما يلي ملخص لأهم التوصيات والمقترحات التي توصل إليها البحث:

أولاً: التوصيات

- تتركز التوصيات على إصلاح شامل للنظم والعمليات لضمان جودة المخرجات، ويوصى بما يلي:
1. مراجعة النظم واللوائح: مراجعة شاملة لنظم ولوائح الدراسات العليا وتحديثها لتتوافق مع معايير الجودة العالمية.
 2. التركيز على المخرجات وتصفية المقبولين: التركيز على المخرجات ومتابعة الدارسين ووضع حلول للمتعثرين، على أن تتم تصفية وتنقية حقيقية للطلاب الملتحقين بالدراسات العليا من بداية الالتحاق بالدراسة إلى إتمام المرحلة المسجل بها الطالب.
 3. التوجيه الرشيد: التوجيه الرشيد للطلاب الملتحقين بالدراسات العليا بما يتلاءم مع حاجة المجتمع وتطلعاته والسوق المحلية والدولية، وذلك من خلال دراسة احتياجات سوق العمل بغض النظر عن نوع هذا السوق (القطاع العام أو الخاص).
 4. الاهتمام بتقنيات التعليم: الاهتمام بتقنيات التعليم العالي ومستحدثاته (تقنية المعلومات والاتصالات مثلاً).
 5. مراجعة البرامج والمقررات: مراجعة البرامج والمقررات من حين لآخر وتكييفها مع متطلبات الدولة والعالم ومواكبة التطورات الحاصلة في العالم في كل التخصصات.
 6. رفع كفاءة أعضاء هيئة التدريس: العمل على تحسين ورفع كفاءة أساتذة الدراسات العليا) أعضاء هيئة التدريس (من خلال تسهيل المشاركات في المؤتمرات العلمية وورش العمل والملتقيات وبرامج الريادة والابتكار.
 7. تفعيل التشريعات: تفعيل وتحديث وتطوير لوائح وتشريعات الدراسات العليا والبحث العلمي.
 8. وضع ضوابط للقبول: وضع ضوابط لقبول الطلاب الراغبين في الانخراط في برامج الدراسات العليا (الدقيقة والعالية).
 9. تفعيل الجودة وتقييم الأداء: تفعيل اللوائح والقوانين والقرارات المتعلقة بالجودة وتقييم الأداء.
 10. مراعاة الكفاءة الإدارية: مراعاة الكفاءة العلمية والمهنية والإدارية في إدارة الجامعات والأكاديمية الليبية والكليات والمدارس والأقسام العلمية.

ثانياً: المقترحات

- لتعزيز جودة التعليم العالي، يقترح الباحث إجراء الدراسات التالية:
1. دراسة البرامج النوعية: إجراء دراسة حول البرامج النوعية للدراسات العليا.
 2. دراسات مقارنة: إجراء الدراسات المقارنة بالبرامج المناظرة للدراسات العليا في منظومات تعليمية إقليمية ودولية.
 3. البحث في حقول المخرجات: البحث في حقول مشابهة للمخرجات التعليمية وتبني التوصيات بخصوصها.
 4. دراسة معايير تقييم الأداء: إجراء دراسة حول وضع معايير ومقاييس تقييمية لأداء أعضاء هيئة التدريس داخل الجامعات والأكاديميات والمراكز البحثية.
 5. الاستفادة من نتائج البحوث: الاستفادة من نتائج الدراسات والبحوث والندوات والمؤتمرات في تفعيل وتنفيذ ومتابعة العملية التعليمية بمؤسسات التعليم العالي، للوصول لجودة الأداء ودقة الإنجاز.

المراجع

1. الثميمي، مهدي حسن. (2007). مهارات التعليم: دراسة في الفكر والأداء التدريسي (ط. 1). دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع.
2. عبدالمنعم، منصور أحمد، وعبدالرزاق، صلاح عبدالسميع. (2017). تخطيط المناهج التعليمية في نظام التعليم العالي في ليبيا. ورقة مقدمة للمؤتمر العلمي الأول: من أجل إعداد معلمين مؤهلين علمياً وتربوياً، جامعة الجبل الغربي، كلية التربية تيجي.
3. ضمد، عبدالستار عبدالجبار. (2009). البحث العلمي وتطبيقات الإحصاء الرياضي (ط. 2). دار شموع الثقافة للطباعة والنشر.
4. محجوب، فيصل. (2003). إدارة الجامعات العربية في ضوء المواصفات العالمية. المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
5. المراغي، عبدالراضي حسن. (2008). تطبيق نظام ضمان الجودة التعليمية والاعتماد: لتطوير التعليم الجامعي وقبل الجامعي (ط. 1). دار الفكر العربي للطباعة والنشر.
6. نصر، منير أحمد، ونصر، سالم عون. (2017). النظام التعليمي في الكليات والجامعات: مواطن الضعف وأساليب العلاج. ورقة مقدمة للمؤتمر العلمي الأول: من أجل إعداد معلمين مؤهلين علمياً وتربوياً، جامعة الجبل الغربي، كلية التربية تيجي.
7. أبو زيد، علي. (2021). دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تطوير التعليم العالي. مؤسسة شباب الجامعة.
8. آل ثان، موزة بنت محمد. (2018). التخطيط الاستراتيجي في التعليم العالي: رؤى وتطبيقات مستقبلية. دار الشروق للنشر والتوزيع.
9. أورنستين، أنان، وهنكنز، فرانسيس. (2018). المناهج: الأسس والمبادئ والقضايا (ترجمة: محمد الزهراني). دار المسيرة. (الأصل: Ornstein & Hunkins, 2018).
10. العتيبي، سعد. (2019). التخطيط الاستراتيجي للتعليم العالي في ظل التحديات المعاصرة. دار الحامد للنشر والتوزيع.
11. ألتباخ، فيليب. (2015). منظورات عالمية حول التعليم العالي (ترجمة: مجموعة باحثين). مطبعة جامعة جونز هوبكنز. (الأصل: Altbach, 2015).
12. غانم، محمد علي. (2022). الاعتماد الأكاديمي و ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي. دار المسيرة.

13. كوزس، جيمس، وبوسنر، باري. (2017). تحدي القيادة (ط. 6، ترجمة: عصام سلامة). جوزي-باس. (الأصل). (Kouzes & Posner, 2017) :
14. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو). (2009). التقرير العالمي عن التعليم العالي. منشورات اليونسكو.
15. المجلس القومي لمدارس الدراسات العليا. (2018). حالة التعليم العالي للدراسات العليا في الولايات المتحدة. تقرير سنوي. (الأصل). (Council of Graduate Schools, 2018) :
16. سلامة، عصام. (2020). مواءمة مخرجات التعليم العالي مع احتياجات سوق العمل في الدول العربية. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.